EP

الأمم المتحدة

برنامج
الأمم المتحدة
للبيئة

Distr.
LIMITED
UNEP/OzL.Pro/ExCom/37/28
14 June 2002
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف
لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع السابع والثلاثون
مونتريال، 17- 19 تموز/ يوليو 2002

تعديل برنامج عمل البنك الدولي لعام 2002

تعليقات وتوصية من أمانة الصندوق

1. إن البنك الدولي يطلب من اللجنة التنفيذية الموافقة على مبلغ 000 110 دولار أمريكي لتعديل برنامج عمله لعام 2002 بالإضافة إلى مبلغ 14,300 دولار أمريكي فيل اكتك مساندة للوكالة.

2. إن النشاط المقترح ضمن تعديل برنامج عمل البنك الدولي لعام 2002 مبين في الجدول 1 أدناه:

الجدول 1: تعديل برنامج عمل البنك الدولي لعام 2002

البلد	النشاط/المشروع	معامل استنفاد الأوزون بالأطنان	المبلغ المطلوب (بالدولار الأمريكي)	المبلغ الموصى به (بالدولار الأمريكي)
أندونيسيا	تعزيز الرقابة على الاستيراد والتصدير	9.1	110,000	110,000
مصاريف مساندة الوكالة:			14,300	14,300
المجموع:			124,300	124,300

(أ) أندونيسيا: تعزيز الرقابة على الاستيراد والتصدير (110,000 يك يرم أ رال ود)

وصف المشروع

3. يرمي المشروع إلى مساعدة حكومة أندونيسيا على تعزيز نظامها لمراقبة استيراد المواد المستنفدة للأوزون. وتشمل أهداف المشروع الرئيسية ما يلي: تحسين فهم النظام المعمول به لتسجيل واردات وصادرات CFC ورصدها وتوثيقها، وتقييم القدرة الحالية على رصد الواردات على مستوى إدارة الجمارك وقنوات الاستيراد ومورد ي المواد الكيميائية، وتحديد الاحتياجات في سياق السياسات و بناء القدرات، مثل وضع نصوص تشريعية وأنظمة جديدة لتقرير الحصص، بغية المحافظة على التوازن بين العرض والطلب فيما يتعلق بالـ CFCs، وتنفيذ الأنشطة الموصى بها بما فيها تدريب موظفي الجمارك.

4. تنطوي نتائج المشروع على تنفيذ النصوص التشريعية اللازمة للإزالة التدريجية للواردات المحظورة من المواد المستنفدة للأوزون وإمداد موظفي الجمارك، ولا سيما الموجودين منهم في المناطق النائية، بالمهارات والأجهزة اللازمة لمراقبة الواردات، وتنظيم حلقات دراسية لإعلام كل أصحاب الشأن بالنظام الجديد لمراقبة الاستيراد. والغرض من هذه الأنشطة هو تقديم المساعدة لتخفيض مقدار مركبات CFCs الوافدة الى أندونيسيا. وستستغرق مدة تنفيذ المشروع تسعة أشهر.

تعليقات الأمانة

5. طلبت الأمانة من البنك الدولي تقديم توضيحات بشأن الوزارة التي ستتكفل بـ تنفيذ نظام مراقبة الاستيراد والتصدير المنقح وتطبيقه (ورصده أيضاً). وأوضح البنك الدولي أن وزارة البيئة هي الهيئة المسؤولة عن تنفيذ الدراسة المتعلقة بمراقبة الاستيراد والتصدير وتعزيزها، لكن ستؤدي النتائج المنبثقة عن هذا المشروع بصورة نهائية الى تحديد الوزارة المسؤولة عن تنفيذ نظام مراقبة الاستيراد والتصدير المنقح وتطبيقه ورصده.

6. وفيما يتعلق بتكاليف المشروع، أشار البنك الدولي إلى أنه سيكون من الضروري تنظيم حلقة دراسية لإعلام أصحاب الـ شأنبالدراسة والمطالبة بمعلومات عن ا لمواد المستنفدة للأوزون.وينبغي أن تكون المعلومات الرئيسية الواردة في قوائم الجمارك تتوافق والبيانات المتعلقة باستهلاك ا لمواد المستنفدة للأوزون المحصلة في الميدان. وسيكون من الضروري أيضا تقييم التضاربات في البيانات الخاصة باستهلاك ا لمواد المستنفدة للأوزون. ولما كانت أندونيسيا تشكل أرخبيلاً شاسع النطاق تحيط به موانئ وفود عديدة، فإن ذلك يتطلب جهوداً مكثفة ونفقات هائلة . وسيتعين استدعاء مختلف أصحاب المصالح للى حلقة دراسية ثانية لإفادتهم بشروح عن تائج الدراسة والوصول إلى توافق الآراء على الأعمال المقرر تنفيذها. وفضلاً عن ذلك، سيقتضي الأمر تدريب موظفي الجمارك على الإجراءات الجديدة لمراقبة الاستيراد والتصدير عبر البلد وفي الوزارة المسؤولة عن تطبيق نظام مراقبة الاستيراد والتصدير المنقح. وتجدر الإشارة إلى أن حكومة أندونيسيا تعكف حالياً على تطبيق نظام اللامركزية وقد يؤول ذلك إلى مشاركة وكالات أخرى لم تكن موضوعة في الحسبان سابقاً، بما قد يتطلب توفير مستويات مختلفة من التدريب المتصل بالإجراءات الجديدة.

توصية الأمانة

7. توصي أمانة الصندوق بالموافقة الشاملة على المشروع الآنف الذكر وعلى مستوى التمويل المبين في الجدول 1 على أساس الفهم بأنه لن يُطلب من الصندوق المتعدد الأطراف توفير المزيد من التدريب لموظفي الجمارك.